Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد االرابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-05-20

أثر المدرسة الإقتصادية الإسلامية على المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية

The impact of the Islamic Economic School on the Classical Economic School

م. د. وادي حمد مخلف

Dr. Wadi Hamad Mikhlif

مدرس دكتور – قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية – كلية العلوم الإسلامية – الجامعة العراقية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss51418

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
يتناول هذا البحث دراسة أثر الفكر الاقتصادي الإسلامي في الفكر الاقتصادي الغربي، مع التركيز على تأثير أفكار ابن خلدون في المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية وروادها، ولاسيما آدم سمث وريكاردو. ويهدف البحث إلى إبراز الدور الحضاري والعلمي الذي أسهم به المفكرون المسلمون في تطوير الفكر الاقتصادي، من خلال تحليل عدد من المفاهيم الاقتصادية التي تناولها الفكر الإسلامي، مثل القيمة، وتقسيم العمل، والنقود، والتجارة، ودور الدولة، والعدالة الاجتماعية، والمالية العامة. كما يناقش البحث الكيفية التي انعكست بها هذه الأفكار في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي ظهرت في أوروبا بعد قرون من الازدهار الحضاري الإسلامي. واعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي المقارن، من خلال تتبع التطور التاريخي للأفكار الاقتصادية وتحليل أوجه التشابه بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الكلاسيكي. وتوصل البحث إلى أن الفكر الاقتصادي الإسلامي، ولاسيما أفكار ابن خلدون، كان له تأثير واضح ومباشر في العديد من المبادئ التي تبناها الكلاسيك، وأن هذا الفكر أسهم في بناء أسس السياسة الاقتصادية الغربية الحديثة، الأمر الذي يؤكد أهمية إعادة دراسة التراث الاقتصادي الإسلامي وإبراز قيمته العلمية والحضارية في معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الفكر الاقتصادي الإسلامي، ابن خلدون، المدرسة الكلاسيكية، آدم سمث، العدالة الاقتصادية.

Abstract:

This research examines the impact of Islamic economic thought on Western economic thought, with a particular focus on the influence of Ibn Khaldun's ideas on the Classical School of Economics and its leading figures, especially Adam Smith and David Ricardo. The study aims to highlight the civilizational and intellectual contributions of Muslim scholars to the development of economic thought through the analysis of several economic concepts addressed in Islamic thought, such as value, division of labor, money, trade, the role of the state, social justice, and public finance. The research also discusses how these ideas were reflected in classical economic theories that emerged in Europe centuries after the flourishing of Islamic civilization. The study adopts both the historical and comparative analytical approaches by tracing the historical evolution of economic ideas and analyzing the similarities between Islamic economic thought and classical economic thought. The research concludes that Islamic economic thought, particularly the ideas of Ibn Khaldun, had a clear and direct influence on many principles adopted by classical economists, and that this thought contributed to shaping the foundations of modern Western economic policies. This confirms the importance of reexamining the Islamic economic heritage and highlighting its scientific and civilizational value in addressing contemporary economic issues.

Keywords: Islamic Economic Thought, Ibn Khaldun, Classical School, Adam Smith, Economic Justice.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانباء والمرسلين وعلى اله الهداة الطاهرين وصحابته الغر الميامين ومن تبعهم وسار على نهجهم الى يوم الحشر واليقين .

يقصد بالمدرسة الإقتصادية مجموعة العلماء والمفكرين اللذين لهم وجهات نظر متشابهة ومتجانسة يتشاركون بها حول المواضيع الإقتصادية المختلفة رغم إن لكل مفكر إنتاجه وأرائه الخاصة إلا إن جميع مفكريها يشتركون في العامة ذاتها ويدافعون عن منهج واحد في التفكير الإقتصادي.

والإقتصاد كلمة تستمد جذورها التاريخية إلى التفكير الإنساني الطويل منذ أن خلقت البشرية الى يومنا هذا وهو العلم الذي يتناول تفسير الظواهر الإقتصادية وأحداثها من عدة جوانب , فالإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الرأسمالي , والإقتصاد الإشتراكي , كل فكر من هذه الإقتصادات يفسر الحياة الإقتصادية من منظور يختلف عن الأخر , كذلك وجهات نظر تختلف من إقتصاد الى أخر داخل الفكر الإقتصادي الواحد , والدليل في الفكر الإقتصادي الرأسمالي هناك عدة مدارس (المدرسة الكلاسيكية , والمدرسة الحدية , والمدرسة النيوكلاسيكية , والمدرسة الكنزية) فأفكار رواد هذه المدارس أفكار عقائدية تختلف من واحد الى أخر .

أما المدرسة الإقتصادية الإسلامية فلم تأخذ بالجانب العقائدي وإنما إنطلقت من جانب فقهي إذ تنظر الى الموضوعات الإقتصادية من منطلق الأحكام الفقهية ولهذا يعرف الإقتصاد الإسلامي بأنه العلم بالأحكام الشرعية العلمية عن أداتها التفضيلية فيما ينظم كسب المال وأنفاقه وأوجه تنميته .

لقد بدأت المدرسة الفقهية الإقتصادية الإسلامية نشاطها منذ القرن الثاني الهجري وأستمرت الى يومنا هذا وألفت عشرات الكتب في هذا الجانب من أبرزها :

1- كتاب الخراج , لأبي يوسف بن ابراهيم (182هـ / 803م) , والذي ألف زمن الخليفة هارون الرشيد والذي يظم في طياته مجموعة من الأراء الفقهية الإقتصادية ويعتبر أول كتاب فقهي إقتصادي , حيث تكلم عن كيفية تقسيم الغنائم , والضرائب وخاصة الخراج , وكذلك الزكاة والأنفال .

2- كتاب الأموال , لأبي عبيد القاسم بن سلام (224هـ / 778م) , والذي تكلم فيه عن الحقوق المالية للرعية على أولياء أمورهم , وأنواع الضرائب الشرعية والزكاة .

3- كتاب الأحكام السلطانية للماوردي , علي بن محمد (450هـ / 1058م) , إذ ذكر الماوردي الخطط ورقابة الدولة وجباية الزكاة وأنواع المال والزراعة والمناجم وأنواع الضرائب الشرعية والعرفية والقرض والعمل والمال .

4- كتاب المكاسب للعلامة الشيخ الأنصاري , مرتضى بن محمد النجفي (1281هـ / 1902م) حيث تحدث فيه عن المكاسب المحرمة والبيع والخيارات .

5- مقدمة بن خلدون , محمد بن عبد الرحمن (ت 808هـ) , والذي تكلم فيها عن نظام الأسعار , قانون

العرض والطلب , الإستهلاك والإنتاج , دور النقود , رأس المال , النمو السكاني الذي تطرق لها مالثوس فيما بعد , المالية العامة , حرية التجارة , تقسيم العمل الذي اشار اليه قبل ريكاردوا بأربعة قرون , القيمة والتي تطرق اليها أدم سمث في كتابه ثروة الأمم , النمو الإقتصادي ودور الدولة في الإقتصاد قبل كينز , ويعتقد (جوزيف سوموكي) ان ابن خلدون متقدم على أدم سمث وهو رائد علم الإقتصاد الأول .

يهدف الفكرالاقتصادي الاسلامي الى تحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع بما يحقق الاستقرار والرفاهية والتقدم , إذ عد الاسلام العمل الاقتصادي عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج وأعتبر العمل شرطاً اساسياً لوجود المجتمع الانساني وهنا يبرز دور الانسان وعمله في تكييف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية بما يخدم الانسان ويشبع حاجاته .

ان النظام الاقتصادي الاسلامي نظام قائم لذاته ولغيره عكس الانظمة الاقتصادية الاخرى القائمة لذاتها , والملاحظ ان كثير من المفكرين الاقتصاديين الغربيين يرون ان الفكر الاقتصادي الغربي هو امتداد للفكر الروماني واليوناني ناسين ومتناسين عن ثمانية قرون من الاشعاع الفكري والحضاري الاسلامي على اوربا . بل ولا يشيرون لا من قريب ولا من بعيد حول تاثرهم او استفادتهم من الفكر الاقتصادي الاسلامي (العوضي , 1410هـ : 40-42) .

لذلك نرى اغلب الكتب الاقتصادية الاجنبية المترجمة للعربية تبدا بالفكر الروماني واليوناني ثم تنتقل مباشرة الى الفكر الاقتصادي في القرن السادس عشر دون الاشارة الى الفكر الاقتصادي الاسلامي .

اما الحقيقة فان الاضافات التي اضافها المفكرون الغربيون في تلك الفترة في علم الاقتصاد هي اضافات لا ترتقي الى القمة مقارنة مع ماتوصل اليه المفكرون المسلمون , والدليل هو ان مقدمة ابن خلدون ترجمة الى العديد من اللغات الاوربية (خضر , 1985م : 91) .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث هذا من تفسير أثر الفكر الأقتصادي الإسلامي على الفكر الإقتصادي الكلاسيكي , والذي تم ملاحظته وجود تأثير واضح للفكرالاقتصادي الاسلامي على الفكرالإقتصادي الكلاسيكي والذي تعد أفكارهم أحد مرتكزات تطور السياسة الأقتصادية والنمو الاقتصادي في أوربا , فمن هذا المنطلق جاء البحث ليبين مدى تأثير الفكر الإقتصادي الاسلامي متمثلا بفكر إبن خلدون على الفكر الإقتصادي الكلاسيكي , ومن الأسباب التي تبرز أهمية هذا النوع من البحوث هي:

1 – تطرق البحث الى كيفية تأثير العوامل التاريخية والاجتماعية على التطور الاقتصادي للأمم , والذي بين بشكل أعمق كيف شكلت هذه العوامل هويتها الاقتصادية.

2 – بين البحث مدى قابلية تطبيق نظريات الأقتصاد الإسلامي في تفسير وفهم الظواهر الاقتصادية الحديثة ومواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة.

3 – ركز البحث الى كيفية تأثير الهياكل الاجتماعية والعائلات على القوى الاقتصادية والتطور الاقتصادي، مما يساهم في فهم أعمق لتفاعلات المجتمع والاقتصاد.

4 – أشار علماء الاقتصاد الى تأثير الظلم وعدم المساواة على الاقتصاد، والذي ينعكس بدوره نحو ضرورة العدالة الاجتماعية كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

5- يسهم البحث في نشر الوعي حول التراث الفكري والثقافي الإسلامي وإبراز أهميته في دراستنا للتاريخ والاقتصاد.

هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير الفكر الاقتصادي الاسلامي متمثلا بالفكر الاقتصادي لابن خلدون

كنموذجا للفكر الاقتصادي الاسلامي على الفكر الاقتصادي الغربي متمثلا بالمدرسة الكلاسيكية وروادها (أدم

سمث , وريكاردوا) كما يهدف البحث الى إبراز دور الفكر الاقتصادي الاسلامي وأثاره في الفكر الأقتصادي الغربي والذي بنيت عليه السياسة الإقتصادية فيما بعد , ومن الأهداف التي يمكن أن تشكل جزءًا مهماً من البحث هي :

1- مناقشة وتحليل الأفكار والمفاهيم الرئيسة التي قدمها علماء الاقتصاد الأسلامي في مجال الاقتصاد , ومقارنتها بما بني علية من أفكار في المدرسة الكلاسيكية .

2- تبيان الكيفية التي يربط ابن خلدون بين الظواهر الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والتاريخية , وما بني عليه من أفكار لادم سمث فيما بعد .

3- دراسة كيف أثرت الافكار الاقتصادية الإسلامية على الفكر الاقتصادي الغربي في العصور اللاحقة والفكر الاقتصادي الكلاسيكي بصورة خاصة .

4- تفسير وتحليل التطبيقات العملية للآراء الاقتصادية لابن خلدون في مجتمعات معينة , وما مدى تأثيرها في المجتمعات الغربية في تلك الفترة وما بنية علية من أفكار أقتصادية فيما بعد .

5- التأكد من مدى قابلية تطبيق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي في فهم وحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتي اثبتت بالدليل القاطع مدى صحة هذه الأفكار في حل هذه المشكلات والتي تبناها علماء الغرب وعلى رأسهم رواد المدرسة الكلاسيكية .

6 - مقارنة ما إذا كانت بعض النظريات الاقتصادية المعاصرة تدعم أو تتعارض مع أفكاره , والذي تبين أن اغلب أفكار ابن خلدون كانت صحيحة بشكل كبير والتي تبناها الكلاسيك وبنيت عليه أفكار المدرسة الكنزية فيما بعد .

مشكلة البحث :

مشكلة البحث المطروحة تستند إلى الحاجة الملحة لتحليل تطبيق أفكار الأقتصاد الاسلامي في مجتمعاتنا الحديثة ، حيث يواجه العديد من الباحثين والقرّاء تحديات في فهم كيف يمكن أن تكون تلك الآراء ذات أثر وجدوى في سياق العصر الحديث , إذ تسعى المشكلة إلى استكشاف إمكانية الاستفادة من التجارب الفكرية لابن خلدون في فهم ومعالجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة .

وتُعد مشكلة البحث التي سيتم التركيز عليها هي "تحليل أثر تطبيق آراء مفكري الأقصاد الإسلامي في سياق معاصر(دراسة حالة لفهم التحديات والفرص) واستكشاف مدى قابلية تطبيق وتكامل فكر ابن خلدون في

المجتمعات الحديثة والتحديات التي يمكن أن تواجه هذا التطبيق , إذ يركز البحث على تحليل كيف يمكن

لافكار ابن خلدون في مجال الاقتصاد أن تساهم في تفسير التحولات الاقتصادية المعاصرة وتوفير إطار فهم

للتحديات والفرص التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث , وتوضيح التأثير المحتمل لمفاهيمه حول العدالة

الاجتماعية والتكامل الاجتماعي في بناء اقتصاد قائم على المساواة والتنمية المستدامة , اذ أخذ موضوع تأثير

الفكر الاقتصادي الاسلامي على الفكر الغربي متمثلا بالمدرسة الكلاسيكية وروادها أدم سمث أهتماما متزايدا من قبل الكثير من المفكرين الإقتصاديين , فهناك العديد من الأراء منهم من يرى ان الفكر الاقتصادي

الاسلامي كان المحفز الاساس للفكر الاقتصادي الكلاسيكي وان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد إنهل من الفكر الاقتصادي الاسلامي الكثير بل ان الكثير من نظرياته الاقتصادية قد بنيت على نظريات واراء اقتصادية اسلامية , ومنهم من يرى ان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد بني لذاته ولا يوجد تاثير للفكر الاقتصادي الاسلامي عليه , ولكن المتعمق في البحث يرى وبشكل واضح ان ضوء الشمس لا يمكن ان يحجب وان مابني من افكار في تلك الحقبة اساسه أفكار اقتصادية اسلامية نهلت منها اوربا فيما بعد .

فرضية البحث :

أنطلق البحث من فرضية إن هناك تأثير واضح وكبير للفكر الإقتصادي الإسلامي متمثلا بفكرابن خلدون على الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والذي بنيت عليه السياسات الاقتصادية الغربية فيما بعد على ضوء معطيات الدراسة .

منهجية البحث :

أعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في سرد المعلومات التاريخية ثم تحليلها بما يتوافق مع منهجية الدراسة والتحليل الاقتصادي المقارن بين كل فكرة في الاقتصاد الاسلامي (لابن خلدون) , وما يقابلها من أفكاركلاسيكية من خلال الأعتماد على جملة من المصادر ذات العلاقة بالموضوع , ومن ثم تفسير نتائج ما بنيت عليه أفكار أدم سمث وأساس هذه النتائج ومقارنتها بأفكار ابن خلدون .

خطة البحث :

يتالف بحثنا هذا من مقدمة وبحثين وخاتمة (الأستنتاجات والمقترحات) تغطي دراستها أثر المدرسة الإقتصادية الإسلامية على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي .

اشتملت المقدمة على التعريف بالموضوع وسبب اختياره واهميته ونطاق البحث وتحليل المصادر .

تناولنا في المبحث الاول الفكر الاقتصادي الإسلامي وبينا فيه كيف ان اوربا كانت تعيش سبات عميق وفي فترة مظلمة من تخلف وانحطاط يقابلها تقدم وازدهار حضاري في العالم الاسلامي وقد قسمنا المبحث الاول الى مطلبين , المطلب الاول تناولنا فيه اراء الفكر الإقتصادي الإسلامي في القيمة وفي النقود وفي تدخل الدولة والمالية العامة اما المطلب الثاني فتطرقنا فيه الى اراء الفكر الإقتصادي الإسلامي في الانتاج وفي التجارة وتقسيم العمل والملكية العامة .

اما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة الفكر الاقتصادي الغربي متمثلا بالمدرسة الكلاسيكية وقسمناه الى مطلبين تناولنا في المطلب الاول اراء الكلاسيك في الملكية والمنفعة والحرية والمنافسة الحرة وتقسيم العمل والقيمة والنقود ثم عرجنا على اراء الكلاسيك في تدخل الدولة , اما المطلب الثاني فقد خصصناه الى أثرالمدرسة الاقتصادية الإسلامية على المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية , ثم أنهينا بحثنا بالإستنتاجات والتوصيات والتي بينا فيها اهم ماتم التوصل اليه في هذا البحث , ثم قائمة المصادر والمراجع .

المبحث الاول - الفكر الاقتصادي الاسلامي

تعد الفترة الممتدة من القرن الخامس الميلادي الى القرن الخامس عشر الميلادي (العصور الوسطى) من الفترات المظلمة في تاريخ اوربا لما وصلت اليه من تخلف وانحطاط , يقابلها من الجانب الثاني تقدم وازدهار حضاري في العالم الاسلامي , اذ تقدم علماء المسلمين في كل شيء وبلغ التقدم الاقتصادي ذروته في القرنين العاشر والحادي عشر الميلادي حيث حققت المجتمعات الاسلامية اعلى معدلات الرفاهية في معظم بقاع الدولة وتعتبر مقدمة ابن خلدون من الدراسات المنظمة في علم الأقتصاد والتي إنهل وأستفاد منها الغربيون كثيرا أذ صنف هذا المؤلف في القرن الثامن عشر الميلادي في أوربا بـ(علم الإجتماع) , ويرى بعض الباحثون الغربيون إن مقدمة إبن خلدون هي أشبه ما تكون بكتاب (ثروة الأمم) لأدم سمث علما إن الفترة الزمنية بينهم (500عام) .

ففي المجال الاقتصادي ظهرت عدة مؤلفات تميزت بموضوعاتها المهمة والتي تعد البدايات الاولى للدراسة المنظمة في علم الاقتصاد وقد جاءت مقدمة ابن خلدون في مقدمة هذه المؤلفات من حيث الفكر الاقتصادي الذي تحمله في المجال الاقتصادي والتي استفاد منه الغربيون كثيرا وصنفها ضمن (فلسفة التاريخ) بل ان بعض الباحثين أعتبر مقدمة ابن خلدون اشبه ماتكون بكتاب (ثروة الامم) لادم سمث , وهنا سيقوم الباحثان

بالتركيز على أفكار ابن خلدون الأقتصادية ومدى تأثير هذه الأفكار على الفكر الإقتصادي الغربي (الكلاسيكي) باعتبارها حلقة الوصل مع أوربا وقرب المكان لها (بلاد الأندلس) وما حصل من تماس مباشر مع هذه الأفكار بعد سقوط بلاد الأندلس إذ ترجمت المؤلفات العربية ومنها مقدمة إبن خلدون الى عشرات اللغات الغربية والتي إنهل منها الغرب فيما بعد .

ان افكار وتحليلات مفكري الإقتصاد الإسلامي لا تبتعد ولا تنفصل عن الاصول الشرعية المستمدة من النصوص القرأنية والاحاديث النبوية ولو نظرنا في الاصول العامة للفكر الاقتصادي الاسلامي لوجدناه يؤكد هذه الاصول ويبني افكاره على هداها .

يُعتبر ابن خلدون ، واحدًا من رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي , كان لديه رؤية فريدة تتعلق بالعلاقة بين التطورات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الحضارات , ففي مؤلفه "المعروف بالمقدمة"، قدم ابن خلدون تحليلاً شاملاً للظواهر الاقتصادية , فكره الاقتصادي الإسلامي يرتكز على مفهوم العصبية ودورها في تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية , ركز على التأثير المتبادل بين الأفراد والمجتمعات , مشددًا على أهمية الفهم الاجتماعي للديناميات الاقتصادية , كما أشار إلى أن التضامن الاجتماعي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التوازن في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، استعرض ابن خلدون الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الدول والحضارات , وأشار إلى أهمية العدالة الاقتصادية وتوزيع الثروة بشكل عادل كمحفز للاستدامة الاقتصادية , تجلى تفكيره في تفسير الدوامة التاريخية وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع , بهذه الطريقة , أسهم ابن خلدون في تشكيل الفكر الاقتصادي الإسلامي , حيث دمج بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية , وركز على تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على التطور الاقتصادي , مما يعكس رؤيته الشاملة والمتكاملة للظواهر الاقتصادية في إطار الفهم الإسلامي (العوضي , 1410هـ : 221) .

المطلب الاول – أراء الفكر الإقتصادي الإسلامي (لإبن خلدون) في :

1- القيمة :

يتجلى تفكيره المتقدم في فهم القيمة من خلال تحليله للعلاقات بين القيم والظروف الاجتماعية والاقتصادية , إذ يعكس ابن خلدون في أفكاره الفهم الشامل لكيفية تكوين القيم وتأثيرها على الأمم والحضارات (شقير , 1977م : 117) , بين ان الكسب هو قيمة الاعمال البشرية فلابد من الاعمال الانسانية في كل مكسوب ومتمول , لانه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع ,فظاهر , وان كان مقتنى من الحيوانات والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الانساني كما تراه والا لم يحصل ولم يقع فيه انتفاع , ثم ان الله تعالى (خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لاهل العالم في الغالب , وان اقتنى سواهما في بعض الاحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرها من حوالة الاسواق التي هما عنها بمعزل فهما اصل المكاسب والقنية والذخيرة واذا تقرر هذا كله فاعلم ان مايفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات ان كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل الا ان العمل فيهما اكثر فقيمته اكثر وان كان من غير الصنائع فلابد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به اذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت او صغرت) , (ابن خلدون , 1984م : 363) .

من ملاحظة النص السابق نلاحظ ان قيمة السلعة عند ابن خلدون تتحدد على ضوء المنفعة المترتبة منها لفائدة المستهلك , عكس الكلاسيك الذين أعتبروا ان قيمة السلعة تتحدد على ضوء مابذل فيها من نفقة وتكلفة على المنتج , اي ان قيمة كل سلعة تتحد على ضوء مقدار العمل المبذول فيها (جالبريت , 1978م : 80) .

كما اشار ابن خلدون ضمنا في نظرية القيمة او مايعرف اليوم بقانون العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيهما بقوله (فتفضل الاقوات عن اهل المصر فترخص اسعارها , فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً فيقع فيها الغلاء) , (ابن خلدون , 1984م : 633) .

اي ان قيمة اي سلعة تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب , فمهما بذل من جهد او نفقة او تكلفة في انتاج السلعة ولم يوجد طلب على هذه السلعة فان قيمتها لن تساوي شيئا ولو كانت النفقة او التكلفة المبذولة في السلعة ضئيلة جدا ووجد طلب شديد على هذه السلعة فان قيمة هذه السلعة سوف ترتفع بشكل كبر جدا مثل اللوحات الفنية .

وكلام ابن خلدون هذا طوره الاقتصادي الانكليزي مارشال في كتابه مبادىء الاقتصاد الذي نشر عام 1890م والذي أشار فيه الى قانون العرض والطلب بشكله النهائي دون الاشارة الى الجهود التي سبقته في هذا المجال وخاصة أفكار ابن خلدون في هذا الجانب (عفر , 1985م : 387-385/3) .

ويذكر ان ابن خلدون في مقدمته قد اشار الى الى نظرية النفقة بقوله (الا ان العمل فيها اكثر فقيمتهما اكثر) وقوله في المنفعة (لقلة المنفعة فيها بتلاشي الاحوال فترخص قيمتها وتتملك بالاثمان اليسيرة) , (ابن خلدون , 1984م : 365) , علما ان افكار ابن خلدون هذه قد سبقت

مفكري الغرب باكثر من ثمانية قرون في تقديره نظرية النفقة ونظرية المنفعة وفي شرحه الى مايعرف اليوم بقانون العرض والطلب . كما بين ابن خلدون الى مايعرف اليوم بالاقتصاد المعاصر بظاهرة الريع اذ بين ان اثمان العقارات مرتبط بتقدم البلد فارتفاع اثمان العقار عند زيادة العمران انما يرجع الى جهود السكان وكذلك الى ماتقوم به الدولة من خدمات اذ يوصف ابن خلدون حالة البلد بقوله (فانتظمت له احوال رائعة حسنة تحصل معها الفبطة في العقار والضياع لكثرت منافعها حينئذ فتعظم قيمتها ويصبح مالكها من اغنى اهل المصر وليس ذلك بسعيه واكتسابه اذ قدرته تعجز عن ذلك (ابن خلدون ,1984م :365) , أما الريع عند أدم سمث فيزداد بمقدار خصوبة التربة وجودة المرعى (جالبريت , 1978م : 80) .

وقد توسع الاقتصادي البريطاني (ديفيد ريكاردو) في نظرية الريع والذي كان من كبار الملاك الزراعيين الذي ادخل عامل خصوبة الارض في قيمتها وبين ان الناس ينتقلون من الاراضي الاقل خصوبة الى الاراضي الاكثر خصوبة فتزداد قيمتها (شقير , 1977م : 86) .

2- ارائه في النقود :

ابن خلدون، المفكر الإسلامي البارز في القرون الوسطى، كان له تفكير فريد في مسألة النقود ودورها في المجتمع. كتب ابن خلدون عن النقود في سياق فلسفته الشمولية والتي تدور حول تفاعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية. في نظر ابن خلدون، كان للنقود تأثير عظيم على التنظيم الاجتماعي والتطور الحضاري. يعتبر

الاقتصاد والنقود جزءًا من بنية المجتمع، ويربط بينهما بعلاقة تفاعلية. يؤكد ابن خلدون على أهمية فهم السياق الاجتماعي لفهم دور النقود وكيفية تأثيرها على الطبقات المختلفة في المجتمع (خضر , 1985م : 214) .

في فكر ابن خلدون، تعد النقود أداة للتبادل , ووسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية , ومعيار للقيم , ومخزن للقوة الشرائية , ووسيلة للمدفوعات الأجلة , ومع ذلك، يحذر من تأثير الجشع والهوس بالثروة الزائدة، حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى انهيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. يربط بين تراكم الثروة وتدهور الأخلاق والقيم في المجتمع (ابن حجر العسقلاني , 2006م : 696) .

في تفصيل آراء ابن خلدون حول النقود، يظهر تفكيره المتقدم في تحليل تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على دور النقود في بناء المجتمعات. كان ابن خلدون يعتبر النقود جزءًا من النظام الاقتصادي الشامل والذي يتأثر بالظروف التاريخية والثقافية للمجتمع.

اعتبر ابن خلدون الذهب والفضة نقود خلقية بقوله (ثم ان الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لاهل العالم في الغالب وان اقتنى سواهما في بعض الاحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرها من حواله الاسواق التي هما عنها بمعزل فهما اصل المكاسب والقنية والذخيرة) , (ابن خلدون , 1984م : 381) .

كما اشار ابن خلدون الى وظائف النقود التي يتفق عليها جميع الاقتصاديون في الوقت الحاضر وهي , وسيلة للتبادل , ومقياس للقيمة , ومخزن للقوة الشرائية , ووسيلة للدفع الاجل .

اما النقود عند الكلاسيك فهي مجرد وسيلة لنقل قيم المنتجات من فريق الى فريق اخر اي اننا نستخدمها فقط

لتسهيل التبادلات بيننا وبالتالي تصبح وظيفة النقود وسيلة وليست غاية لان الغاية هي الحصول على السلع

والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة او استثمارها لجمع الثروة (باتلر, 2014 : 83) .

ومن هنا يكون الطلب على النقود من اجل اتمام المعاملات التجارية فقط وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات فاذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات يرتفع الطلب على النقود ايضا لان وظيفة النقود هي الوساطة في عملية التبادل (جمعة , 2013 : 29) .

- **دور النقود في التبادل والتجارة:**

يشير ابن خلدون إلى أهمية النقود كوسيلة لتسهيل التبادل والتجارة. يعتبر النظام المالي والنقدي وسيلة للتبادل

الاقتصادي بين الأفراد والمجتمعات، مما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتطوير الحضارة.

- **تأثير النقود على القيم والمجتمع :**

يربط ابن خلدون بين النقود والقيم الاجتماعية، حيث يرى أن التغيرات في النظام المالي يمكن أن تؤثر على القيم والأخلاق في المجتمع. يحذر من تراكم الثروة والهوس بالرغبة في الثراء، مشيرًا إلى أن ذلك قد يؤدي إلى انهيار الأنظمة الاجتماعية (الترميزي , 1987م : 132) .

- **التوازن بين الثروة والأخلاق :**

يشدد ابن خلدون على أهمية الحفاظ على التوازن بين التحقيق الاقتصادي والأخلاق، محذرًا من التفرغ لجمع الثروة دون مراعاة للقيم والأخلاق. يعتبر أن هذا التوازن ضروري لاستمرار النظام الاقتصادي واستقرار المجتمع.

- **العوامل الثقافية والتاريخية :**

يبرز ابن خلدون أهمية فهم العوامل الثقافية والتاريخية في تشكيل نظام النقود والاقتصاد. يعكس نظام النقود تطورات المجتمع وتحولاته الاقتصادية، ولا يمكن فهمه بشكل معزول عن السياق الثقافي والتاريخي (العوضي , 1410هـ : 282) .

3- ارائه في تدخل الدولة

دعى ابن خلدون الى عدم ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي اذ بين في مقدمته (التجارة من السلطان مضره بالرعايا مفسدة للجباية) , (ابن خلدون , 1984م : 282) , وحذر من ذلك لما يترتب عليه من تراجع وخراب , الا انه يرى ضرورة قيام الدولة بالانفاق العام من اجل تحقيق التشغيل والتوازن الاقتصادي واصفا الدولة بالسوق الاعظم بقوله (السوق ام الاسواق كلها واصلها فان كسدت وقلت مصاريفها فاجدر بمن بعدها من الاسواق ان يلحقها) , (ابن خلدون , 1984م :286) .

ويقول عن الدولة (ليجري حالها على استقامة بتكافؤ الدخل والخرج والحامية والعملات وتوزيع الجباية

على الازاق) , (ابن خلدون , 1984م : 398) , فلا نمو ولا تقدم دون عدل وكل ذلك يقوم على اسس عقدية

شرعية مستمدة من منهج الله الذي وضعه للبشر , مدعومة بقوة السلطان والدولة اذ لا يصلح الناس ولا تقوم المجتمعات دون دولة او حكومة فالدولة ضرورة دينية ودنيوية ضرورة دينية لان الفروض والاحكام الشرعية لا يمكن تطبيقها الا بوجود الدولة وهي ضرورة دنيوية لان حفظ حقوق الناس وقيامهم بالواجبات المكلفين بها

لايمكن ان يطبق الا بوجود الدولة .

وافكار ابن خلدون هذه هي نفسها التي تبناها علماء الغرب وتبناها كينز ودعى الى تطبيقها في الثلاثينيات من القرن العشرين علما ان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان يقوم على مبدأ المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة وتلقائية تحقيق التوازن الاقتصادي ولكن بعد مجيء كينز وصدور كتابه (النظرية الكنزية) عام 1936م والذي فند فيه افكار الكلاسيكيين بعدم صحة افكارهم (شقير , 1977م : 90) .

وهذا التوجه الكنزي يثبت صحة افكار ابن خلدون التي تقوم على ضرورة قيام الدولة بوظائفها من حيث الانفاق العام بكافة اشكاله والاشراف والرقابة والتوجيه في الاحوال الطبيعية .

ولكن ذلك لايعني عدم ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي بشكل عام لان ذلك مضر بالرعايا مفسد للجباية , ويذكر ابن خلدون ان ممارسة السلطان للتجارة تعد من الاثار السلبية على النشاط الاقتصادي (واذا رافقهم السلطان في ذلك وماله اعظم كثيرا منهم فلا يكاد احد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويحل على النفوس من ذلك غم ونكد) , (ابن خلدون ,1984م : 286) ،كانت آراؤه تعكس تفكيرًا متقدمًا في فهم تطور الدول وعلاقتها بالثقافة والاقتصاد والتاريخ إذ إعتبر الدولة هيكلًا اجتماعيًا يتأثر بالعديد من العوامل، بدءًا من التكوين الاجتماعي وانتهاءً بالظروف البيئية. يرى أن النظام السياسي يتطور على مراحل، حيث تمت ملاحظة الدورات الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ الأمم (الشكعة ,د.ت :399) .

أحد الجوانب الرئيسة في أفكاره حول الدولة هو مفهوم العصبية، حيث يشدد على دور الروابط القوية بين أفراد المجتمع في تشكيل هياكل الدولة, يرى أن العلاقات الاجتماعية والأسرة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مصير الدولة وقدرتها على البقاء. بالإضافة إلى ذلك، يشدد ابن خلدون على أهمية العدالة الاجتماعية في استقرار الدولة. يربط بين التوزيع العادل للثروة واستقرار المجتمع، ويحذر من تراكم الثروة في يد القلة، مما يمكن أن يؤدي إلى انهيار الهياكل الاجتماعية (جالبريت , 1978م : 123) .

يُعتبر الانهيار الحضاري أحد العوامل التي قد تؤثر على الدولة. يشير إلى أن الدولة تمر بدورات زمنية، حيث يبدأ الانهيار بعد تراكم الثروة والتركيز السلطوي في يد فئة صغيرة من المجتمع. يعتبر هذا التراكم الذي قد يكون ناتجًا عن التجارة والاقتصاد والسياسة، سببًا في فقدان التوازن وانهيار الهياكل الاجتماعية. في سياقه الاقتصادي، يرى ابن خلدون أن تنظيم الدولة يؤثر على النظام الاقتصادي. يُظهر رأيه في أن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون تابعة للواقع الاجتماعي، وإن توجيه الدولة للنشاط الاقتصادي يجب أن يتناسب مع احتياجات المجتمع وبيئته

من كلام ابن خلدون هذا نستنتج انه كان ينادي بمذهب الحرية الاقتصادية في مجال الانتاج والتبادل وقد ظهر مصطلح الحرية الاقتصادية عند الطبعيين في القرن الثامن عشرمما يعني ان افكار ابن خلدون سابقة للفكر الغربي بعدة قرون بل يمكن القول ان ابن خلدون هو المؤسس لمذهب الحرية الاقتصادية (العوضي , 1988 : 49) .

4- ارائه في المالية العامة

ابن خلدون، المفكر الإسلامي في القرون الوسطى، قدم آراءً فريدة حول المالية العامة وكيفية تأثيرها على تكوين الدولة والمجتمع. يرتبط فهمه بالتفاعلات بين الأوضاع المالية والعوامل الاجتماعية والسياسية. من وجهة نظر ابن خلدون، تعتبر المالية العامة عاملًا محوريًا في بناء الدولة وتحديد مسارها. يشدد على أهمية توجيه السياسات المالية بطريقة تتناسب مع احتياجات المجتمع وتوجهاته. يُعتبر التوازن في التخطيط المالي وتوزيع الثروة بشكل عادل أمورًا حيوية لاستقرار الدولة(عطوان , 2003 : 123/2) .

يحذر ابن خلدون من تركيز الثروة في يد القلة، حيث يرى أن هذا يمكن أن يؤدي إلى التمييز الاجتماعي والفوارق الاقتصادية، مما يشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي. يشدد على أن السياسات المالية يجب أن تكون عادلة وتخدم مصلحة الجميع، مع التركيز على العدالة الاجتماعية. ابن خلدون كان يتفحص العلاقة بين المالية العامة والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وكانت آراؤه تتناول قضايا عدة (السيوطي , 1987م : 223) .

- **العدالة الاقتصادية والاجتماعية** :

يشدد ابن خلدون على ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الثروة. يروج لفهم متوازن للمالية العامة يحقق توازنًا اقتصاديًا يحافظ على العدالة الاجتماعية، ويتجنب التفاوتات الكبيرة في التوزيع.

- التحفيز الاقتصادي :

كان يعتبر أن التوجيه الصحيح للمالية العامة يمكن أن يكون محفزًا للنمو الاقتصادي. يرى أن استثمار الثروة العامة في المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية يمكن أن يعزز التنمية المستدامة.

- **استدامة الحكم :**

يربط بين فهم جيد للمالية العامة واستدامة الحكم. يرى أن سوء إدارة المالية العامة يمكن أن يؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية والتقلبات السياسية، في حين يؤكد على أهمية استقرار الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة.

- **التوازن بين الإنفاق والتوفير :**

كان يحث على التوازن بين إدارة الإنفاق وتحقيق التوفير. يعتبر أن التبذير والإسراف في الإنفاق العام يمكن أن يكونا سببًا في تدهور الاقتصاد واستقرار الدولة (العوضي , 1984م : 369) .

يرى ابن خلدون كلما زاد العمران وانتقلت الدولة من الطابع البدوي الى الطابع الحضري تتزايد نفقاتها

اكثر من ايراداتها فيحدث العجز مما يظطرها الى اللجوء الى فرض الضرائب لتمويل هذه النفقات بقوله (اعلم ان الدولة اذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرت العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجياتها ونفقاتها واحتاجت الى المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا واسواقهم وتارة بالزيادة في القاب المكوس ان كان قد استحدث من قبل وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتلاك عظامهم لما يرون انهم قد حصلوا على شيء طائل من اموال الجباية لا يظهره الحسبان) ,(ابن خلدون , 1984م : 281) .

وبين ابن خلدون ان ضغط النفقات يؤدي الى اثار انكماشية وبالتالي اثار سلبية على النشاط الاقتصادي لذى دعا الى ضرورة قيام الدولة بالانفاق لانها كما يقول (ان الدولة هي السوق الاعظم للعالم ومنه مادة العمران فاذا احتجن السلطان والحامية وانقطع ايضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ونفقاتهم اكثر مادة للاسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الاسواق وتضعف الارباح في المتاجر فيقل الخراج) , (ابن خلدون , 1984م : 264) .

كما ذكر ان الجباية لابد ان تتسم بالمساواة والعدالة والملائمة والقدرة على الدفع وهذه القواعد تنطبق على ما وصا به الفكر الاقتصادي الحديث , واوضح ان الجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص وان زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدودا فاذا وزعت الجباة على الاعطيات وقد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرت نفقاتهم نقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل الاعطيات (ابن خلدون , 1984م : 169) .

والملاحظ هنا ان ابن خلدون قد بين ان زيادة الضرائب (المكوس) على الناس له اثار سلبية وخطيرة على المجتمع والذي يؤدي بالنهاية الى ضعف الدولة وانهيارها .

المطلب الثاني-

5- ارائه في الانتاج :

يعتبر ابن خلدون ان الفلاحة (الزراعة) والصناعة والتجارة هي ابرز اركان النشاط الاقتصادي ويعد جميع

هذه الانشطة منتجة وهو بذلك يسبق الطبعيين الذين اعتبروا الزراعة فقط هي النشاط المنتج في الاقتصاد كما سبق اصحاب المدرسة التجارية (المركنتاليين) الذين عدوا التجارة وحدها النشاط المنتج (الشكعة , د.ت : 49- 51) .

اوضح ابن خلدون ان الزراعة مسالة سهله وميسرة لكل من يريد القيام بها فهي لا تحتاج الى مهارات خاصة او تعليم وان الهدف الرئيس من هذا النشاط هو الحصول على السلع والخدمات الضرورية فهو يتصور ان المجتمع كلما تقدم عمل كل فرد على توفير هذه السلع الغذائية فيزداد المعروض منها فتنخفض اسعارها وهذه نتيجة منطقية لها وان من يحترف النشاط الزراعي في هذه الظروف سوف يضع نفسه في زمرة اصحاب الدخل المنخفض (يسري , د.ت : 288) .

اما الصناعة فيوضح ابن خلدون ان معظم الصنائع تحتاج الى التعليم والتدريب قبل الاحتراف فهو يقول (الصناعة هي ملكة في امر عملي فكري ولكونه عمليا هو جسماني محسوس ثم ان الصنائع منها البسيط ومنها المركب , والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يختص بالكماليات) , (ابن خلدون , 1984م : 315) .

وهنا يقسم ابن خلدون الصناعة الى ثلاث اقسام :

1- صناعة تختص بالحاجات المعيشية الضرورية مثل الحياكة وانشاء المباني

2- صناعة تختص بالافكار مثل استنساخ الكتب وتجليدها وكذلك الشعر

3- صناعة تختص بالسياسة مثل الجندية وامثالها

كما تفوق ابن خلدون في افكاره على ادم سمث الذي كان يعد النشاط الاقتصادي الذي يضيف سلعا مادية فقط هو النشاط المنتج ومن هنا نلاحظ ان افكار ابن خلدون تنطبق الى ما توصل اليه الفكر الاقتصادي الحديث الذي يعتبر كل نشاط يضيف سلعا مادية او معنوية هو نشاط منتج ومن اقواله في هذا الجانب (واما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش اما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات اذ هي بسيطة وطبيعية فطرية واما الصنائع فهي ثانيتها ومتأخرة عنها لانها مركبة وعلمية تصرف فيها الافكاروالانظار واما التجارة وان كانت طبيعية في الكسب فالاكثر من طرقها ومذاهبها انها هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة) , (ابن خلدون , 1984م : 383) .

نستنتج من هذا انه كان يربط بين فعالية الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية , ويعتبر أن توجيه الجهود نحو إنتاج السلع والخدمات يسهم في تعزيز قوة الحضارة والدولة , يروج لأهمية تحفيز الإنتاج كوسيلة لتعزيز الرخاء والاستقرار, يشدد على أهمية التطور والابتكار في مجال الإنتاج ويدعوا الى تطوير وتحسين العمليات الإنتاجية

وتبنى التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لزيادة الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد (عناية , 1991م : 158) , يرى أن التنظيم المهني والتخصصات في المجتمع تسهم في تحقيق إنتاج فعّال , كما يربط بين العوامل البيئية والجغرافية والإنتاج ويعتبر أن طبيعة البيئة والموقع الجغرافي تلعب دورًا في توجيه الإنتاج نحو مجالات ذات ميزة تنافسية (الشكعة , د.ت : 523) , ويؤكد على أهمية وجود نظام اقتصادي فعّال يدعم الإنتاج ويوفر بيئة مناسبة للمبادرة الاقتصادية , يروج للتوازن بين القطاعات المختلفة لتحقيق تنويع في الإنتاج وتعزيز الاستقرار(أباظة , 2007م : 52) ، وقد أشاد الرئيس الأمريكي (ريغان) بفكر ابن خلدون وأعترف بفضل علماء المسلمين على العالم خاصة في مجال تخفيض الضرائب من (70% عام 1981م الى 20% في عام 1988م) وقد أحدثت أشادة الرئيس الأمركي (ريغان) بالفكر الإقتصادي الإسلامي متمثلا بفكر ابن خلدون ردود فعل واسعة في المجتمع الغربي وهذا يدل على إنتشار الفكر الإقتصادي الإسلامي في الأوساط الأكادمية والسياسة المالية العالمية .

(When I was young , I studied economic in college about an Arab man called Ibn Khaldun who lived , it is 1,200 years . he mentioned that at the beginning of their formation , empires and states have low taxes and high revenues , and when these empires near collapse , taxes are high and revenues are low) .(http://query.nytimes)

6 - ارائه في التجارة :

التجارة في رأي ابن خلدون هي (محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء ايا كانت السلعة من دقيق او زرع او حيوان او قماش وذلك القدر النامي يسمى ربحا) , ابن خلدون , 1984م : 394).

كما بين ابن خلدون ان الربح التجاري ياتي اما بخزن السلع حتى ترتفع الاسعار في الاسواق او بنقل السلع من بلد الرخص في اسعارها الى بلد اخر ترتفع فيه (يسري , د.ت : 285- 288) .

وهنا نلاحظ الى اشارة ابن خلدون الى التجارة الخارجية ودورها في تحقيق المنفعة والتي يترتب عليها نقل السلع من مكان الى مكان اخر بقوله (نقل السلع من البلد البعيد المسافة او في شدة الخطر في الطرقات يكون اكثر فائدة للتجار واعظم ربحا) , (ابن خلدون , 1984 : 396) , علما ان اغلب السلع المنقولة من اماكن بعيدة تكون نادرة في الاسواق التي تجلب اليها والحاجة لها قائمة .

قدم رؤى هامة حول مفهوم التجارة وكيف يمكن لها أن تؤثر في تطوير الحضارة وتكوين الدولة. يركز تفكيره على التجارة كعنصر محوري في تحديد مسار الأمم والثقافات. من وجهة نظر ابن خلدون، يعتبر التجارة وسيلة لتبادل السلع والثقافات بين الأمم. يروج لفكرة أن الاستفادة من التجارة يمكن أن تكون محفزًا للتنمية الاقتصادية وتبادل المعرفة بين الشعوب (عناية , 1991 : 178) .

يبين أن التجارة تساهم في تكوين الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المجتمعات، مما يسهم في تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح بين الأمم. يرى في هذا التفاعل الثقافي نقل الأفكار والابتكارات بين الحضارات. من الناحية الاقتصادية، يؤكد ابن خلدون على أهمية التنوع وتعدد مصادر الدخل من خلال التجارة. يروج لفكرة أن تحفيز التجارة يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوسيع فرص العمل (محمد , 1988م : 177).

يؤكد ابن خلدون على أن التجارة تساهم في تبادل الأفكار والثقافات بين الشعوب. يرى أن هذا التفاعل الثقافي يعزز التنوع ويسهم في تطور المجتمعات واستمرار تقدمها , يربط بين نشوء مراكز تجارية والتأثير على البيئة والجغرافيا , يرى أن التجارة تسهم في تشكيل المدن وتحديد مسارات الاتصال، مما يؤثر في تنظيم المجتمع والاقتصاد (عناية , 1991م : 201) .

يشدد على أن التجارة قد تكون عاملاً مؤثرًا في تحديد السلطة والتوازنات السياسية , يربط بين الثروة المتراكمة من خلال التجارة وقوة الدولة ، ويحذر من فساد الحكم نتيجة للسعي الجشع للثروة .

يروج لفكرة أن التجارة تشجع على الابتكار وتقديم فرص جديدة , ويعتبر أن التبادل الثقافي الذي يحدث من خلال التجارة يسهم في تقدم المجتمعات وتطويرها.

يركز على كيف يمكن أن تؤثر التجارة في تشكيل هيكل المجتمع , يشدد على التفاعل بين الطبقات الاجتماعية وكيف يمكن للتجارة أن تؤثر في توزيع الثروة والسلطة (المقريزي , 1977م : 121) .

نستنتج من كلام ابن خلدون هذا ان التجارة الخارجية اكثر ربحا من التجارة الداخلية بقوله (وبهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول الى بلاد السودان ارفة الناس واكثرهم اموالا لبعد لبعد طريقها ومشقته فتجد سلع السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء وكذلك سلعنا لديهم فتعظم بضائع التجار من تناقلها ويسرع اليهم الغنى والثروة من اجل ذلك) , (ابن خلدون , 1984م : 397) .

7- ارائه في المزايا النسبية (تقسيم العمل)

بالرجوع الى افكار ابن خلدون الاقتصادية نجده يقر ان فوائد تقسيم العمل تزداد كلما كبر البلد واتسع والعكس صحيح اذ يقول في فصل المعاش وبيان الرزق والكسب (فيتزيد الرفه كذلك وتتسع الاحوال ويجيء الترف

والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفاق الاسواق فيكثر مالها ويشمخ سلطانها) , (ابن خلدون , 1984 : 365) .

يعتبر تقسيم العمل أمرًا حيويًا في بناء المجتمع وتنظيمه. يركز على أهمية توجيه الجهود البشرية نحو مجالات مختلفة من الإنتاج والخدمات لتحقيق التخصص والفعالية في الأداء.

1. تقسيم العمل وتحسين الإنتاج

يؤكد ابن خلدون على أن تقسيم العمل يسهم في تحسين الإنتاجية. يرى أن عناصر المجتمع يجب أن تتخذ أدوارًا مختلفة استنادًا إلى مهاراتها وقدراتها، وهذا سيساهم في تعزيز كفاءة العمل وجودة المنتجات.

2. تقسيم العمل وتنويع الاقتصاد:

يربط ابن خلدون بين تقسيم العمل وتنويع الاقتصاد. يروج لفكرة أن تخصص الافراد في مجالات محددة يمكن أن يسهم في تطوير قدرات المجتمع وتوسيع مجالات الاقتصاد (الشكعة , د.ت : 575) .

3. التأثير على هيكل المجتمع

يعتبر ابن خلدون أن تقسيم العمل يلعب دورًا في تشكيل هيكل المجتمع. يشدد على أن توزيع الوظائف والمهن بين الافراد يمكن أن يؤثر في التفاعلات الاجتماعية والطبقات في المجتمع .

4. تحقيق التكامل الاجتماعي

يروج لفكرة أن تقسيم العمل يمكن أن يحقق التكامل الاجتماعي. يرى أنه من خلال تعاون الأفراد في مجالات مختلفة يمكن تحقيق توازن في الحياة المجتمعية .

5. تأثير البيئة والجغرافيا:

يربط ابن خلدون بين تقسيم العمل وظروف البيئة والجغرافيا. يروج لفكرة أن الظروف البيئية يمكن أن تؤثر في اختيار المهن وتوجيه توجهات تقسيم العمل (الزركلي , 1989م : 203) ، أي إن تحليله يقوم على تتابع المؤثرات والأثار خلال الزمن تميزت أفكاره بالحياد العلمي أو الموضوعية ويعد من الأوائل اللذين حددوا

المشكلات الأقتصادية تحديدا علميا , إذ يقر إن تزايد السكان يؤدي الى تقسيم العمل وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الترفيهية وهذه الطريقة لم تطبق بصورة علمية إلا بعد عام 1937م (شقير , 1977م : 86-90) .

والملاحظ ان افكار ابن خلدون هذه اخذها ادم سمث وعمل بها في كتابه ثروة الامم (باتلر, 2014 : 35 , جمعة , 2013 : 27) , ونادى بها ريكاردوا وطبقها على التجارة الدولية وذكر ان فكرة تقسيم العمل ينجم عنها زيادة الكفاية والانتاجية والنمو والتقدم وكان ادم سمث قد اشترط تقسيم العمل بفكرة اتساع السوق واخذها ريكاردو وطورها بدلا من السوق المحلي الى السوق الدولي (شقير , 1977 : 86 , يسري , د.ت : 289-293) , اما بالاساس فهي فكرة ابن خلدون (كلما كبر البلد واتسع) سرقت منه دون الاشارة اليه .

- ارائه في الملكية :

من المعروف ان شكل ملكية الثروة ووسائل الانتاج تحدد مضمون اي نظام اقتصادي , اذ اتبع ابن خلدون

في نظريته للملكية موقف الفكر الاسلامي الذي يسمح بالملكية المزدوجة اي الملكية العامة لها مواطنها ولا

يجوز ان تتعدى هذه المواطن وكذلك الملكية الخاصة , لذا اقر ابن خلدون الملكية الخاصة واعتبرها مشروعة لانها تساير الفطرة الطبيعية للانسان وهذه الملكية محددة بقيود ومباديء الشريعة الاسلامية , كما اقر ابن خلدون الملكية العامة واعترف بها فكل ما كان ضروريا للجميع يدخل ضمن نطاق الملكية العامة , ويعد من الداعمين والمؤيدين للملكية الخاصة (رودنسيوم , 1982م : 131) , اذ يقول (أعلم لن المدن قرار يتخذه الأمم .....وتتوجه الى إتخاذ المنازل للقرار) , (ابن خلدون , 1984م : 275) .

وذكر إن (إن البناء وإختطاط المنازل إنما هو من منازع الحضارة التي يدعوا اليها الترف والدعة) , (ابن خلدون , 1984م : 272) .

قدم آراءً متنوعة حول مفهوم الملكية ودورها في تكوين المجتمع وتأثيرها على السياسة والاقتصاد , كانت آراءه حول الملكية تعكس رؤيته الشاملة لتفاعلات الحضارة وتطور المجتمع .

1. الملكية والسلطة

يعتبر أن الملكية ترتبط بشكل كبير بالسلطة ، حيث يروج لفكرة أن الملكية تمثل مصدرًا قويًا لتحقيق السلطة والنفوذ , يشير إلى أن الثروة والملكية يمكن أن تكونان عوامل رئيسة في تحديد هيكل الحكم (جمعة , 2013م : 238) .

2. تأثير الملكية على التوازن الاجتماعي:

يحذر ابن خلدون من تراكم الملكية في يد القلة , معتبرًا أن هذا يمكن أن يؤدي إلى فقر وعدم التوازن الاجتماعي والإقتصادي ويركز على أهمية توزيع الثروة بشكل عادل لتحقيق استقرار المجتمع .

3. التأثير على الاقتصاد:

يشدد على أن الملكية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويروج لفكرة أن توزيع الملكية يؤثر على فرص الاستثمار والتنمية الاقتصادية ، ويحث على تحقيق توازن في هذا السياق (التركماني , 1988م : 20) .

4. تأثير الملكية على النمو الاقتصادي:

يرى ابن خلدون أن توجيه الملكية نحو الاستثمارات الإنتاجية يمكن أن يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. يعتبر أن الملكية الفعّالة يمكن أن تكون دافعًا للابتكار وتحسين الهيكل الاقتصادي.

5. تأثير الملكية على هيكل الحضارة:

يربط ابن خلدون بين الملكية وهيكل الحضارة. يعتبر أن نمط الملكية يمكن أن يلعب دورًا في تحديد كيفية تطور وتكوين الحضارة ، وكيف يتم تنظيم المجتمع (العربي , 2005 : 44) .

لذا يعتبر ابن خلدون الملكية الخاصة غريزة خاصة بالانسان تحفزه على العمل , ورأى إنها عندما تصبح عرضة للاعتداء تضعف الحوافز على العمل وينعكس أثر ذلك سلبا في قوة الدولة فيؤدي الى إنهيارها , وهو بهذا التعبير الإقتصادي يعد أكثر تقدما من الكلاسيك (أدم سمث) والذين يعدون الملكية الخاصة جزءا من النظام الطبيعي (سول , 1975 : 27-35) .

المبحث الثاني : الفكر الاقتصادي الغربي (المدرسة الكلاسيكية 1776-1871م)

انبثق هذا المذهب على الاسس التي وضعها الطبيعيون وتطور في انكلترا نتيجة التوسع الاقتصادي وهي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في اواخر القرن الثامن عشر مع ادم سمث , عاشت حوالي مئة عام وبلغت نضجها الفكري الكامل في اعمال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل , هيمنت نظريات المدرسة الكلاسيكية على الفكر الاقتصادي البريطاني الى عام 1870م وركزت على سياسة النمو الاقتصادي واهمية ان تكون الاسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن اي تدخل حكومي في الاقتصاد , سميت بالكلاسيكية نتيجة للتغيرات والاضافات الطارئة عليها منذ ستينيات القرن التاسع عشر وذلك لتمييزها عن الليبرالية الاجتماعية .

لقد مثل المذهب الكلاسيكي الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش في حينها والذي كان واقع حال المرحلة والآراء والافكار التي سبقت لم تعد صالحة لأن التطور الفكري هو ما يحاول الانسان تطبيقه والاستفادة منه وهو حصيلة المجهود الانساني فمثلما الافكار المركنتالية لغت ما كان من افكار للعصور الوسطى فالكلاسيكية لغت الافكار المركنتالية حيث ان تطور الرأسمالية التجارية الى رأسمالية صناعية وهذه المستجدات تتطلب وجود من يدافع عن مصالح الرأسمالية الصناعية والتي هي بحاجة الى الفكر الاقتصادي الذي يهيأ لهذه المرحلة فكانت الافكار الكلاسيكية هي الافكار التي مهدت لذلك وكان الفكر الكلاسيكي هو البيئة الحاضنة لهذا الفكر وهو انعكاس لمتطلباته .

لقد كانت الافكار الكلاسيكية ساكنة (ستاتستيكية) وكانت دراستها منصبة على واقع معين وضمن فترة زمنية محددة والظروف والملابسات المحيطة بالواقع يجدد تلك الطبيعة ولكنه لم يمهل الحركية (الديناميكية) في تحليلها ولكن بشكله البسيط ووفق ما متاح من معطيات ويمكن القول بأن الكلاسيكية سكونية التحليل حركية المضمون (ولعلو , 1981م : 12) , ونتيجة للانسجام فقد شاعت الافكار الكلاسيكية وانتشرت في انكلترا وفرنسا وامريكا وليعلم القارئ الكريم ان النظام الرأسمالي لم يتواجد مع مرحلة الكلاسيك بل هو موجود قبل ذلك بوقت طويل وما الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية الا تجليات لذلك الواقع ولكن هذه الرأسمالية كانت تحت هيمنة الدولة ولمصلحتها المتمثلة بحاشية الملك ، وكانت منقوصة فجاء الكلاسيك لكي يوضحوا آليات الرأسمالية الجديدة وبما يتواكب مع المرحلة فكانت المنافسة الحرة التي اولاها الكلاسيك اهمية خاصة وحاولوا توضيح اهميتها فضلاً عن الكثير من التفكير المقبول لدى المرحلة المركنتالية بما تنتفع منه مرحلة الكلاسيك ، جعل الكلاسيك من المنافسة محور افكارهم فكانت المنافسة على اختلاف انواعها السلوك البارز في حينها سواء بين المنتجين لإظهار الانتاج الافضل أو بين العاملين لبيان إمكانية العامل على انتاج ومهارة العمل

ومن خلال دراستنا للمرحلة التجارية لاحظنا كيف تم التطور في الاقتصاد الاوربي من اقتصاد إقطاعي الى رأسمالية تجارية ومن ثم رأسمالية صناعية ومن أهم الأحداث التي ارتبطت بهذه المرحلة وساعدت بشكل كبير على التطور هو الثروة الصناعية والتي تمثلت بالحركة الضخمة للاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن

الثامن عشر والتي أذهلت العالم في حينها وأدت الى تغير الفن الانتاجي القديم وقد وجدوا قوى النمو تتجسد في

زيادة السكان والتكنلوجيا في تفاعلها مع عامل التراكم الرأسمالي (البستاني , 1986م : 29) , الذي كان مستخدم بما هو متطور وحديث خلال إحلال الآلة الحديثة محل الأدوات البسيطة في مجالات الانتاج المختلفة

ان دخول الآلات التي أدت الى الانتاج الواسع ترتب عليها وفرة انتاج وبشكل كبير ودخلت في كافة فروع الانتاج وافرزت فوائد للمجتمع للاستفادة منها واصبحت المصانع موقع جذب للاستثمارات وفعلاً تم كسب الكثير من رؤوس الاموال وسموها من هذا المنطلق بالرأسمالية الصناعية لأن الجهاز الانتاجي تضخم بحيث يستطيع تلبية كافة الطلبات وبذلك أخذت الصناعة الموقع الأول ، وصارت التجارة تخدم الصناعة .

ويعتبر ادم سمث مؤسس المدرسة الاكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد

كعلم , ناقش المنافسة والمتاجرة الحرة المستقلة بشكل كامل عن اي تدخل للدولة ستؤدي الى تعزيز وتقوية ملحوظة للنمو الاقتصادي اذ ان بحث كل فرد لتحقيق وتعظيم مصلحته الخاصة سيقود بالتالي الى تحقيق المنفعة العامة وتضمن كتابه ثروة الامم الذي صدر عام 1776م اهم افكاره .

ثم جاء من بعده ديفيد ريكاردو والذي سعى الى تطبيق افكار المدرسة الكلاسيكية بالاعتماد على النظريات الخاصة بادم سمث والتي ضمنها في كتابه مباديء الاقتصاد السياسي .

المطلب الاول :

1- **اراء الكلاسيك في الملكية والمنفعة :** تعد الملكية الخاصة والمنفعة الذاتية من اهم الدوافع الى العمل والانتاج اذ يعتقد الكلاسيك ان هاتين الخاصيتين هي الاساس الاول الذي يدفع الى العمل والانتاج (المدودي , 1985م : 50 , كمال , 1986م : 35) , ويعتقد الكلاسيك ان تعظيم منفعة المجتمع العامة نتيجة حاصل لتعظيم المنفعة الذاتية وقد ثبت للجميع ان هدف الكلاسيك من ذلك هو لتحقيق مصالحهم الشخصية فقط حتى لو كانت هذه المكاسب الذاتية على حساب المجتمع والموارد (شقير, 1977م : 79 ,جمعة , 2013 : 29) , والدليل على ذلك هو ان اصحاب المصانع اللذين لوثو الانهار بمخلفات مصانعهم لا يهمهم تلوث الانهار والبيئة وانما يهمهم كيفية تعظيم ارباحهم الخاصة كذلك اصحاب مصانع السلع الضارة والسموم , الكيمياوية وتجار الاغذية الفاسدة وكذلك الممارسون للانشطة المحرمة شرعا وقانونا لم يفكروا الا بالمكاسب التي يحقيقونها وقد اعترف الاقتصادي ادم سمث بهذه الحقيقة بقوله (قلما يجمع التجار واهل الحرف والصناعات مجلس من الجالس الا انتهى بمؤامرة منهم على مصلحة الجمهور او قرار لرفع اسعار البضائع) , (المدودي, 1985م : 35) .

2- اراء الكلاسيك في الحرية :

يقوم النظام الكلاسيكي على مبدا الحرية الفردية المطلقة في ممارسة النشاط الاقتصادي (جمعة , 2013م : 32) , من حيث الحرية في اختيار العمل والحرية في زيادة الانتاج او خفضه وحرية رفع الاسعار او خفضها

بما يحقق اعلى المكاسب المادية وكذلك الحرية في استخدام وتسريح اي عدد من العمال بما يحقق المصلحة الخاصة وفق الضوابط التي يضعها صاحب العمل دون النظر الى حقوق العمال او مصالحهم العامة , وهذا النوع من السخرية في العمل الحق اضرارا كبيرة بالايدي العاملة في بداية نشوء الكلاسيكية اذ اضطر العمال الى العمل ساعات طويلة من اجل الحصول على الحد الادنى من الاجور (كمال , 1986م : 35) , وبذلك اصبح العمال كالدواب يعملون ليلا ونهارا ويبيتون في بيوت ضيقة واماكن ملوثة وغير صحية مما اثر سلبا على صحتهم وعقلياتهم وضمحلت اخلاقهم واصبح الاولاد والنساء ثقل عليهم (المدودي , 1985م : 50) .

وهنا بدا التفسخ الخلقي في المجتمع ولم تبقى ناحية سليمة فيه الا ان ضغط النقابات بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ادى الى تحسن اوضاع العمال المادية والصحية اما الجوانب النفسية والاخلاقية فضلت في تدهور مستمر بسبب عدم وجود الدافع او الشعور الايماني اثناء العمل (جمعة ,2013م : 32) .

3- اراء الكلاسيك في المنافسة الحرة :

من مباديء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي هو المنافسة الحرة التي تؤدي الى التوازن والاعتدال وتحد من الاستغلال والجشع اذ دعى الكلاسيك الى المنافسة الكاملة في العمل والتي تؤدي الى الاجر العادل ومن ثم التخصيص الامثل للموارد (جمعة , 2013 : 48) , فيما اثبتت التجارب الاقتصادية خطا هذا الاعتقاد اذ ان المنافسة الكاملة هي وهم يستحيل تحقيقها على ارض الواقع لان المنافسة تكون ايجابية عندما تكون بين قوى انتاج متكافيء اما ان تكون بين من يمتلك الثراء (الراسماليين) وبين من لايمتلك الا بدنه وهم (العمال) فلن

يتضرر من هذه المنافسة الا الحلقه الاضعف وهم (العمال) وهذا ينطبق على الشركات العاملة في النشاط

الاقتصادي اذ ان الشركات الصغيرة ستكون هي المتضرر الاكثر من المنافسة .

اما من ناحية المستهلك الذي لايملك قوت يوميه ولايملك نقودا كافية لكي يختار فان اختياره سيكون محصورا بالسلع الضرورية من ملبس وماكل الموجودة في السوق لضمان عيشه وعيش عائلته لا بما يرغب .

كما ادعى الكلاسيك ان المنافسة تؤدي الى تحقيق الية السوق وميكانيكية السعر اي ترك قوى العرض والطلب تتفاعل بحرية في النشاط الاقتصادي والاسواق وبالتالي فان الية العرض والطلب هي التي تحدد المستوى العام للاسعار والعكس صحيح اي ان ارتفاع او انخفاض الاسعار تحدد الية العرض والطلب في السوق (رودنسيوم , 1984م : 41) .

4- اراء الكلاسيك في تدخل الدولة :

الكلاسيكية الاولى لا تؤمن بتدخل او ممارسة الدولة لاي نشاط اقتصادي (رودنسيوم , 1984م : 55) , ولكن بسبب سوء وفشل الفكر الراسمالي وتفاقم الازمات الاقتصادية وضغط النقابات بدات الدولة تتدخل بشكل تدريجي ويعود هذا التدخل الى السياسة الكنزية في الثلاثينيات من القرن العشرون على اثر الكساد العالمي

الكبير والذي اعطى للدولة الضوء الاخضر للتدخل في السياسة المالية والنشاط الاقتصادي وبعد افكار كينزمن خلال كتابه (النظرية العامة) عام 1936م اخذت الحكومات الغربية بالتدخل في الحياة الاقتصادية المختلفة واصبحت مهمة تحقيق الاستقرار والتوازن والرفاه الاقتصادي للشعوب من واجبات الدولة (المدودي ,1985 : 35) .

5- أراء الكلاسيك في تقسيم العمل :

دعى سمث بضرورة تقسيم العمال الى فريقين :

1- فريق العمال المخرجين .

2- فريق العمال غير المخرجين .

والاعمال غير المخرجة في نظر سمث هي تلك الاعمال التي تزول بعد تمامها ولا يبقى لها أثر , مثل أعمال الخدم المنزلية , كما يعد سمث أعمال القضاة والمحامين والمعلمين والاطباء وسائر الصناعات الحرة أعمال غير مخرجة, ويرى ان تقسيم العمل يعد عاملا جديدا في الحياة الاقتصادية اذ ان العامل اذا اختص بعمل فاز فيه بطول العمل وسهل عليه اتقانه , كما ان تقسيم العمل يقتصد كثيرا من الوقت للعامل , كما يسهل ويفتح باب الاختراعات المفيدة في هذا الجانب والبلتالي فان تقسيم العمل سيزيد القدرة الانتاجية للمجتمع (جمعة , 2013م : 25 , رودنسيوم , 1984 : 35) .

6- أراء الكلاسيك في القيمة :

قيمة الشيء عند الكلاسيك تقدر بمقدار العمل المبذول فيها أو المشقة التي يتكبدها العامل وهنا نلاحظ ان العمل هو مقياس القيمة , أي ان عمل الانسان هو المقياس الوحيد لكل شيء , ولصعوبة قياس العمل من حيث النوعية والمهارة كون سمث نظرية جديدة خلاصتها ان قيمة إخراج الشيء هو المقياس الصادق لقيمة تبادله , وبذلك

فان الثمن الذي تكلفه الأشياء هو ثمنا طبيعيا لها , وبذلك أوجد سمث أداتين لتقدير أثمان الأشياء :

1- العمل الذي يستدعيه الشيء .

2- الثمن الطبيعي الذي يتكلفه الشيء .

وقد أخذ الاشتراكيون بطريقة أدم سمث الأولى في تقدير أثمان الأشياء وبنوا عليه مبادئهم .

والملاحظ هنا ان سمث وضع للأشياء ثمنان الأول : فيه تخريجها الطبيعية , والثاني : ثمن السوق , أي الثمن الذي يباع به الشيء وقد يكون هذا الثمن إما أكثر أو أقل من الثمن الطبيعي وإما مساويا له , والثمن يتحدد على ضوء المعروض فإن قل المعروض أرتفعت قيمته وان كثر المعروض قلت قيمته (جمعة , 2013م : 25-28 , رودنسيوم , 1984م : 35 , 80) .

7- أراء الكلاسيك في النقود :

يرى الكلاسيك ان النقود ليست الا تجارة ككل المتاجر بل إنها أقل قدرا من غيرها , وان ثروة الامم الحقيقية لاتقدر بالمال إنما تقدر بما فيها من الارض والعمارات والأشياء التي يمكن الأنتفاع بها , بعبارة أخرى إن ثروة البلاد هي المحصول السنوي من أرضها وعملها , أما النقود فهي لاينتفع بها كما ينتفع بالقمح , وهي أداة لتداول الثروة ليس إلا (جمعة , 2013 : 29 , جابليرت , 1978م : 83) .

ويذكر إن المقدار الكثير من المال لايزيد ثروة الأمة إنما العكس أي يضايقها وما يصدق عن النقود المعدنية يصدق على الأوراق المالية , لذا كانت تلك الأوراق المالية تابعة لقانون ثابت يقضي بأن لاتزيد عن المطلوب ولإ هبطت قيمتها , أما الذي يحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم هو المصلحة الذاتية ورغبة الانسان في تحسين أحواله المعيشية وهي غريزة في داخل الفرد (جمعة ,2013م : 29) .

المطلب الثاني -

أثرالمدرسة الاقتصادية الاسلامية على المدرسة الأقصادية الكلاسيكية .

1- العمل – ركزالفكرالإقتصادي الاسلامي على العمل كوسيلة للحصول على المكاسب التي من خلالها ينفق الانسان ما اتاه الله تعالى في وجوه البر والتقوى لسد حاجاته وفي هذا يتخذ العمل عنصرا وتفسيرا دينيا لم تتظمنه تفسيرات الكلاسيك , وبهذا فان العمل في الأقتصاد الإسلامي هدفه هو تحقيق المنفعة العامة وفكرهم في هذا الجانب مستنبط من الشريعة الاسلامية التي تقوم على تمجيد العمل الشريف الحلال مهما كان نوع العمل ومستواه وطبيعته .

-اما العمل - عند الكلاسيك فيقوم على السخرية في العمل لارتباطه بالعبيد ولاصحاب العمل الحرية في اختيار العمل والحرية في زيادة الانتاج او خفضه وحرية رفع الاسعار او خفضها وكذلك الحرية في تسريح واستخدام اي عدد من العمال بما يحقق المصلحة المادية الخاصة لارباب العمل .

2- القيمة – بين الفكر الاقتصادي الاسلامي ان قيمة الشيء تتحدد على ضوء المنفعة المترتبة منها لفائدة المستهلك وان قيمة السلعة تتحدد بتلاقي قوة العرض والطلب فمهما بذل من جهد او نفقة او تكلفة في انتاج السلعة ولم يوجد طلب على هذه السلعة فان قيمتها لن تساوي شيئا والعكس صحيح .

-اما القيمة – عند الكلاسيك تتحدد بما فيه من نفقة وتكلفة على المنتج اي ان قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل المبذول فيها .

- النقود – عد الفكر الإقتصادي الاسلامي النقود نقود خلقية – الله الخالق- واشار الى وظائف النقود التي يتفق عليها جميع الاقتصاديين في الوقت الحاضر وهي :

- وسيلة للتبادل
- ومقياس للقيمة
- ومخزن للقوة الشرائية
- ووسيلة للدفع الاجل

-اما النقود – عند الكلاسيك فهي مجرد وسيلة لنقل قيم المنتجات من فريق الى فريق اخر اي انها تستخدم فقط لتسهيل التبادلات وبالتالي تصبح وظيفة النقود وسيلة وليست غاية لان الغاية هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة او استثمارها لجمع الثروة .

- تدخل الدولة – دعى مفكروا الاقتصاد الاسلامي وعلى رأسهم ابن خلدون في مقدمته الى عدم ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي لان ذلك مضر بالرعاية مفسد للجباية ولكن دعى الى قيام الدولة بالانفاق العام اي نادى بمذهب الحرية الاقتصادية في مجال الانتاج والتبادل

-اما الكلاسيك – فقد نادوا بمبدا المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتلقائية التوازن الاقتصادي , ولكن بسبب سوء وفشل الفكر الراسمالي وتفاقم الازمات الاقتصادية وضغط النقابات بدأت الدولة بالتدخل التدريجي .

5- عناصر الانتاج – يعتبرالاقتصاد الاسلامي الفلاحة (الزراعة) والصناعة والتجارة هي ابرز اركان النشاط الاقتصادي ويعد جميع هذه الانشطة منتجة .

-اما الكلاسيك – فيعتبرون النشاط الاقتصادي المنتج هو النشاط الذي يضيف سلعا مادية فقط وركز على الصناعة باعتبارها محور النشاط الاقتصادي وهي التي تخلق سلعا جديدة , عكس ابن خلدون الذي اعتبر كل نشاط يضيف سلعا مادية او معنوية هو نشاط منتج .

6- تقسيم العمل – يقرمفكري الاقتصاد الاسلامي ان فوائد تقسيم العمل تزداد كلما كبر البلد وتسع والعكس صحيح .

-اما الكلاسيك – فقد اخذ ادم سمث بهذه الفكرة في كتابه ثروة الامم ونادى بها ريكاردو وطبقها على التجارة الخارجية وذكر ان فكرة تقسيم العمل ينجم عنها زيادة الكفاية والانتاجية والنمو والتقدم وكان ادم سمث اشترط تقسيم العمل بفكرة اتساع السوق واخذها ريكاردو وطورها بدلا من السوق المحلي الى السوق الدولي اما بالاساس فهي فكرة ابن خلدون – كلما كبر البلد وتسع – سرقت منه دون الاشارة اليه .

7- الملكية – اقرالاسلام الملكية المزدوجة اي الملكية العامة لها مواطنها ولا يجوز ان تتعدى هذه المواطن

وكذلك الملكية الخاصة لذى اقر ابن خلدون الملكية الخاصة واعتبرها مشروطة أي محددة بمباديء الشريعة الاسلامية , كما اقر الملكية العامة واعترف بها فكل ما كان ضروريا للجميع يدخل ضمن نطاق الملكية العامة .

-اما الكلاسيك – فتعد الملكية الخاصة والمنفعة الذاتية من اهم الدوافع الى العمل والانتاج اذ يعتقد الكلاسيك ان هاتين الخاصيتين هي الاساس الاول الذي يدفع الى العمل والانتاج .

8- **المشكلة الاقتصادية –** يعد ابن خلدون باعتباره من رواد المدرسة الاقتصادية الاسلامية من اوائل من حدد سبب المشاكل الاقتصادية بصورة علمية اذ يقوم تحليله العلمي على تتابع المؤثرات واثار كل مؤثر خلال الفترة الزمنية اذ يقر ان المشكلة تعود الى سلوك الانسان ونظامه وتفريطه بالمهمة الاستخلافية لان الانسان هو خليفة الله في الارض والمتمثل بالاهمال والتقصير في استثمار واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة او سوء التوزيع وعدم العدالة في المجتمع

-اما الكلاسيك – فان المشكلة الاقتصادية تتمثل بندرة الموارد الاقتصادية مقابل تنوع وازدياد الحاجات البشرية يعني زيادة في الطلب وندرة في الموارد .

الاستنتاجات والتوصيات

تعد موسوعة الإقتصاد الإسلامي خاصة مقدمة ابن خلدون موسوعة علمية لما تحمله في طياتها من تراث علمي اسلامي قل نظيره في فترة من اجمل ما وصل اليه الاشعاع الفكري العربي الاسلامي وجاءت افكار المفكرين الإسلاميين سابقة للعصر الذي عاشوا فيه والعصر الذي جاء من بعدهم , إذ إستمدوا كتاباتهم من الاصول الشرعية للفكر الاقتصادي الاسلامي , ويعد ابن خلدوان من رواد ومفكري المدرسة الإقتصادية الإسلامية إذ يعد أول من وضع السمات والمعالم الاولى لنظرية المنفعة ونظرية الريع , كما وضح الملامح الاولى لقانون العرض والطلب , كما اشار الى النقود وحدد وظائفها بشكل دقيق يطابق ماحدده الفكر الاقتصادي الحديث وهي وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن للقوة الشرائية ووسيلة للدفع الاجل .

ان التشابه الكبير بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي متمثلا بما جاء به أدم سمث وبين ماجاء به المفكرين الإقتصاديين المسلمين يثبت بشكل قاطع ان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد استفاد من افكارالأقتصاديين المسلمين بشكل كبير دون الاشارة اليهم , وسنقوم بذكر أهم ماتوصل اليه الباحثان في النقاط التالية :

1- عد الإقتصاد الإسلامي العمل العنصر الأساسي في الانتاج وجعله المقياس الحقيقي لقيمة الشيء ان كان المجتمع بحاجة الى هذا الشيء , اذ ربط بين العمل المبذول في انتاج السلعة والقيمة وبين القيمة والمنفعة المتأتية منها من جهة ثانية ويرى ان القيمة تتحقق في الاعمال التي تمتد لها يد الانسان , اي ان قيمة السلعة تتحدد على ضوء المنفعة المترتبة منها لفائدة المستهلك .

2- ارتكز المذهب الاقتصادي الإسلامي على ازدواج شكل الملكية والمنافسة التامة والحرية الفردية وحق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في جانب زيادة الانفاق على المشاريع العامة وهو بهذا النظام يتطلع الى تحقيق

اهداف مادية معينة كالوصول الى اقصى انتاج ممكن وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية من خلال اعادة

توزيع الدخل وتنويع الانتاج .كما ذكر بعدم ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي وعدم منافسة التجار في تجارتهم

3- الفلاحة والصناعة والتجارة عند الإقتصاديين المسلمين وجوها طبيعية للمعاش وهي تشكل عناصر الانتاج الرئيسة ومجد العمل الشريف الحلال مهما كانت طبيعة هذا العمل ومستواه عكس الفكر الكلاسيكي الذي ظل الى القرن الخامس عشر يعد هذه الاعمال غير مرغوبة .

4- كان الأقتصاديون المسلمين ينادون بمذهب الحرية الاقتصادية في مجال الانتاج وقد ظهر مصطلح الحرية الاقتصادية هذا عند الطبيعيين في القرن الثامن عشر مما يعني ان افكارالمذهب الإقتصادي الإسلامي سابقة للفكر الاقتصادي الغربي بعدة قرون , بل يمكن القول إن الإقتصاد الاسلامي هو المؤسس لمذهب الحرية الاقتصادية خاصة أفكار ابن خلدون في كتابه المقدمة التي ترجمها الغرب الى عدة لغات .

5- يعد الفكر الإقتصادي الإسلامي (عند ابن خلدون) من الاوائل اللذين حددوا سبب المشكلات الاقتصادية بصورة علمية اذ يقوم تحليله العلمي على تتابع المؤثرات الاقتصادية واثار كل مؤثر خلال الفترة الزمنية , اذ يقر ان زيادة السكان تؤدي الى تقسيم العمل وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الدخول التي تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الترفيهية وهذا التحليل التتابعي لم يطبق الا بعد عام 1937م .

6- يعتبر ادم سمث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم , ناقش المنافسة والمتاجرة الحرة المستقلة بشكل كامل عن اي تدخل للدولة ستؤدي الى تعزيز وتقوية

ملحوظة للنمو الاقتصادي اذ ان بحث كل فرد لتحقيق وتعظيم مصلحته الخاصة سيقود بالتالي الى تحقيق

المنفعة العامة وتضمن كتابه ثروة الامم الذي صدر عام 1776م اهم افكاره .

7- تعد الملكية الخاصة والمنفعة الذاتية من اهم الدوافع الى العمل والانتاج اذ يعتقد الكلاسيك ان هاتين الخاصيتين هي الاساس الاول الذي يدفع الى العمل والانتاج , ويعتقد الكلاسيك ان تعظيم منفعة المجتمع العامة نتيجة حاصل لتعظيم المنفعة الذاتية وقد ثبت للجميع ان هدف الكلاسيك من ذلك هو لتحقيق مصالحهم الشخصية

8- دعى الكلاسيك الى المنافسة الكاملة في العمل والتي تؤدي الى الاجر العادل ومن ثم التخصيص الامثل للموارد ، فيما اثبتت التجارب الاقتصادية خطا هذا الاعتقاد اذ ان المنافسة الكاملة هي وهم يستحيل تحقيقها على ارض الواقع لان المنافسة تكون ايجابية عندما تكون بين قوى انتاج متكافيء اما ان تكون بين من يمتلك الثراء (الراسماليين) وبين من لايمتلك الا بدنه وهم (العمال) فلن يتضرر من هذه المنافسة الا الحلقه الاضعف وهم (العمال) وهذا ينطبق على الشركات العاملة في النشاط الاقتصادي اذ ان الشركات الصغيرة ستكون هي المتضرر الاكثر من المنافسة .

9- الكلاسيكية الاولى لا تؤمن بتدخل او ممارسة الدولة لاي نشاط اقتصادي , ولكن بسبب سوء وفشل الفكر الراسمالي وتفاقم الازمات الاقتصادية وضغط النقابات بدأت الدولة تتدخل بشكل تدريجي ويعود هذا التدخل الى السياسة الكنزية في الثلاثينيات من القرن العشرون على اثر الكساد العالمي الكبير والذي اعطى للدولة الضوء الاخضر للتدخل في السياسة المالية والنشاط الاقتصادي .

10- ان تقسيم العمل عند الكلاسيك يعد عاملا جديدا في الحياة الاقتصادية اذ ان العامل اذا اختص بعمل فاز فيه بطول العمل وسهل عليه اتقانه , كما ان تقسيم العمل يقتصر كثيرا من الوقت للعامل , كما يسهل ويفتح باب الاختراعات المفيدة في هذا الجانب و بلتالي فان تقسيم العمل سيزيد القدرة الانتاجية للمجتمع

11- يرى الكلاسيك ان النقود ليست الا تجارة ككل المتاجر بل إنها أقل قدرا من غيرها , وان ثروة الامم الحقيقية لاتقدر بالمال إنما تقدر بما فيها من الارض والعمارات والأشياء التي يمكن الأنتفاع بها , بعبارة أخرى إن ثروة البلاد هي المحصول السنوي من أرضها وعملها , أما النقود فهي لاينتفع بها كما ينتفع بالقمح , وهي أداة لتداول الثروة ليس إلا .

12- أشارالاقتصاد الاسلامي الى تاثير العوامل الثقافية على نمط الأستثمار وتطوير الأعمال وتطرق الى ضرورة تحقيق التوازن بين الإدارة المالية والعدالة الإجتماعية , كما أشاروا الى دور التجارة في بناء الحضارة وإن التطور التجاري له تأثير كبير في بناء الحضارات والتمدن .

المصادر والمراجع

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .(2006) .*الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* (د. ط). بيروت، لبنان: دار الجيل.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد .(1984) .*المقدمة* (ط5). بيروت، لبنان: دار القلم.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس .(1989) .*الأعلام* (ط3). بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر .(1987) .*الأشباه والنظائر* (محمد المعتصم بالله البغدادي، محقق، ط2). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي .(1977) .*السلوك لمعرفة دول الملوك* (محمد عبد القادر عطا، محقق، ط1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

باتلر، إيمون .(2014) .*آدم سمث* (علي الحارس، مترجم؛ إيمان عبد الغني نجم، مراجعة، ط1). القاهرة، مصر.

البستاني، باسل .(1986) .*الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج* (ط2). بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية.

الترميزي، محمد .(1987) .*شرح مقدمة ابن خلدون* (ط2). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

التركماني، عدنان خالد .(1988) .*السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام* (د. ط). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

جالبريت، جون كينيث .(1978) .*تاريخ الفكر الاقتصادي* (أحمد فؤاد بلبع، مترجم؛ إسماعيل صبري عبد الله، مراجعة). سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

جمعة، محمد لطفي .(2013) .*محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظمات الأوروبية* (د. ط). القاهرة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

خضر، عبد العليم .(1985) .*أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام* (د. ط). مكة المكرمة، السعودية: رابطة العالم الإسلامي.

أباظة، إبراهيم دسوقي .(2007) .*الاقتصاد الإسلامي: مقوماته ومنهاجه* (ط2). لبنان: دار لسان العرب.

رودنسون، مكسيم .(1982) .*الإسلام والرأسمالية* (نزيه الحكيم، مترجم، ط4). بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.

سول، جورج .(1957) .*المذاهب الاقتصادية الكبرى* (راشد البراوي، مترجم، ط2). القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.

شقير، محمد لبيب .(1977) .*تاريخ الفكر الاقتصادي* (د. ط). القاهرة، مصر: دار النهضة.

الشكعة، مصطفى .(1986) .*الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون* (د. ط). القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

العربي، محمد عبد الله .(2005) .*الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر* (د. ط). الكويت: مكتبة المنار.

عطوان، مروان .(2003) .*الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال* (د. ط). الجزائر.

عفر، محمد عبد العليم .(1985) .*الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الجزئي* (د. ط). جدة، السعودية: دار البيان العربي.

عنابة، غازي .(1991) .*الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي* (ط1). دار الجيل.

العوضي، رفعت. (1410هـ) .*في الاقتصاد الإسلامي* (د. ط). الدوحة، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية.

العوضي، رفعت .(1988) .*تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد* (د. ط). القاهرة، مصر: مركز صالح كامل، جامعة الأزهر.

كمال، يوسف .(1986) .*الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة* (د. ط). المنصورة، مصر: دار الوفاء.

ولعلو، فتح الله .(1981) .*تطور الاقتصاد السياسي* (د. ط). بيروت، لبنان: دار الحداثة والنشر.

محمد، قطب إبراهيم .(1988) .*السياسة المالية للدول الإسلامية* (د. ط). القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المودودي، أبو الأعلى .(1985) .*أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام* (د. ط). جدة، السعودية: الدار السعودية.

يسري، عبد الرحمن .(2007) .*الاقتصاد الدولي* (ط1). القاهرة، مصر: دار الجامعات المصرية للطباعة والنشر.

المصادر الإنجليزية

The New York Times. (n.d.). Retrieved from, The New York Times Archive